دور الدبلوماسية الوقائية في تسوية الأزمات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين

أ.م.د. سليم كاطع علي
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

The Role of Preventive Diplomacy in Resolving International Crises and Maintaining International Peace and Security

Assistant Professor. Dr. Saleem Qata'a Ali
College of Political Science – University of Baghdad

المستخلص: أدت طبيعة الصراعات الدولية وانعدام الثقة والاستقرار في العلاقات الدولية، وما ترتب عليها من غياب السلم والأمن الدوليين إلى توجه الدول والمنظمات الدولية إلى اعتماد ادوات وأساليب جديدة من الدبلوماسية، تختلف عن النمط التقليدي للدبلوماسية، بهدف تسوية الصراعات الدولية القائمة والحد من تفاقمها وتحولها إلى صراعات تصعب السيطرة عليها. وفي هذا السياق فقد أثبتت الدبلوماسية الوقائية أهميتها وفاعليتها في تسوية الصراعات والنزاعات بين الدول على الرغم من تداخل وتعقيد بعض هذه الصراعات بسبب تداخل وتقاطع مصالح وأهداف الدول. فالدبلوماسية الوقائية كونها أداة وقائية تعد من الأدوات المهمة في إطار مواجهة الأوضاع والظروف التي تشكل بوادر لعدم الاستقرار ومنطلقا للتوتر في العلاقات بين الدول، الأمر الذي جعل منها وسيلة فاعلة في تسوية الصراعات الدولية والحد من تداعياتها على السلم والأمن الدوليين.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، الدبلوماسية الوقائية، الامن الدولي، الامم المتحدة

Abstract

The nature of international conflicts, the lack of trust and stability in international relations, and the resulting absence of international peace and security have led states and international organizations to adopt new diplomatic tools and methods, distinct from the traditional style of diplomacy. These tools aim to resolve existing international conflicts and limit their escalation and transformation into uncontrollable conflicts. In this context, preventive diplomacy has proven its importance and effectiveness in resolving conflicts and disputes between states, despite the complexity of some of these conflicts due to the overlapping and intersecting interests and objectives of states. Preventive diplomacy, as a preventive tool, is an important tool for confronting situations and

circumstances that constitute signs of instability and a source of tension in relations between states. This makes it an effective means of resolving international conflicts and limiting their repercussions on international peace and security .

Keywords: diplomacy, preventive diplomacy, international security, United Nations

المقدمة

إن المآسي التي لحقت بالإنسانية نتيجة الحروب والنزاعات الإقليمية والعالمية أسفرت عن نتائج بليغة، سواءً من الناحية البشرية أو المادية جراء إستخدام الدول المتحاربة لمختلف الوسائل التي كان من شأنها تهديد الأمن والسلم، ونتج عنها الكثير من الأزمات والنكبات التي جعلت الشعوب تعيش حالة من فقدان للسلم الأمن، مما دفع الكثير من الدول الى أن تلجأ الى ممارسة أنواع حديثة من الدبلوماسية قادرة على إحتواء مثل هكذا أوضاع وتجنيب وقوع الإنسانية في إحتمالات الحروب، وهذا النوع من الدبلوماسية سميَّ بالدبلوماسية الوقائية.

ولقد حرص المجتمع الدولي على تطبيق سياسة الدبلوماسية الوقائية، وتكللت جهوده في تأسيس منظمة الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي مارست من خلال مجموعة من وسائل وآليات الدبلوماسية الوقائية دوراً مهماً للحد من النزاعات الدولية، وقد كان من بين الأهداف التي أسست من أجلها منظمة الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين، إذ يُعد المقصد الأساس الذي تسعى إلى تحقيقه، كما أنها أوردت مبدأ حفظ الأمن والسلم في العديد من الأحكام والنصوص الواردة في ميثاقها، وفي سبيل ذلك عددت الوسائل والآليات التي تسهل عليها عملية إدارة الأزمات والنزاعات الدولية. وقد تصدر مقصد حفظ السلم والأمن الدوليين ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، ومنها ما جاء في نصوص أخرى تشترك في الهدف والمفهوم العام في وسائل دبلوماسية أو سياسية تهدف لحفظ السلم والأمن الدوليين وذلك بالحد من النزاعات المسلحة، لذلك إصطلح عليها لفظ الدبلوماسية الوقائية عندما أقر مؤسسوه بضرورة حماية الجنس البشري بكل فئاته من كوارث الحروب ومصائبها، وذلك بالتعاون بين مختلف شرائح المجتمع الدولي للعمل سوياً على تحقيق أسمى مقاصد الأمم المتحدة، لضمان حياة أفضل يسودها السلم والأمن الدولي.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن مفهوم الدبلوماسية الوقائية ليس موحداً لدى الجميع، ولما كان هذا المفهوم واحداً من أهم الآليات التي تستخدمها الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فان التأسيس القانوني للدبلوماسية الوقائية وجب أن ينطلق من خلال ميثاق الأمم

المتحدة وأن يتم إبراز مدى فعاليته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومعرفة مدى قدرة الدبلوماسية الوقائية على منافسة القوة في حل النزاعات والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

أولاً: أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال أهمية الدبلوماسية الوقائية في عالم اليوم بعدما فشلت القوة العسكرية المباشرة في منع وقوع حروب كبرى شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. ويؤكد على تلك الأهمية ميثاق الأمم المتحدة، الذي خصص له الفصل السادس والمعنون بحل المنازعات حلاً سلمياً، فالوضع الدولي الذي ضاق ذرعاً بما يحصل من نزاعات وأزمات دولية يتجه مع إتجاه الأمم المتحدة لتحقيق الأمن والسلم العالمي. كما تبرز أهمية هذه الدراسة أيضاً في كون أن الآلية الجديدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وهي آلية الدبلوماسية الوقائية، قد تصدرت الآليات التي أوجبها ميثاق الأمم المتحدة التي لم ترقَ إلى تطلع المجتمع الدولي ولم تعد متناغمة مع إيقاع العلاقات الدولية الحديثة، ولم تعد بتلك الفعالية التي كانت عليها.

ثانياً: إشكالية الدراسة: يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم الدبلوماسية الوقائية؟، وما هي الفلسفة التي تستند اليها في حل الصراعات الدولية؟.
- ما دور الدبلوماسية الوقائية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين؟.
- ما التدابير المتخذة من اجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين؟ وما مدى فعاليتها؟.
- ما دور الامم المتحدة في حل النزاعات الدولية والحفاظ على السلم والأمن الدولي؟.

ثالثاً: فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هناك تأثير كبير للدبلوماسية الوقائية في حفظ السلم والأمن الدوليين سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي في ظل تشابك وتعقيدات الأزمات والصراعات في البيئة الدولية.

رابعاً: منهجية الدراسة: تم الاستعانة بالمنهج التاريخي، في إطار تتبع مفهوم الدبلوماسية الوقائية تاريخياً، الى جانب البحث في التطور التاريخي للدبلوماسية الوقائية، فضلاً عن الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل الاسس والمرتكزات النظرية للدبلوماسية الوقائية، فضلاً عن المنهج الوصفي لوصف آليات الدبلوماسية الوقائية.

خامساً: هيكلية الدراسة: في ضوء إشكالية وفرضية الدراسة، فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة، تناول المبحث الاول مفهوم الدبلوماسية الوقائية، وتناول المبحث الثاني التطور

التاريخي للدبلوماسية الوقائية، في حين ذهب المبحث الثالث الى دراسة وتحليل الفلسفة النظرية للدبلوماسية الوقائية، اما المبحث الرابع فقد تناول أثر الدبلوماسية الوقائية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

المبحث الاول: مفهوم الدبلوماسية الوقائية

يشير مفهوم الدبلوماسية الوقائية الى الإستجابة للأزمات الدولية وليس ردعها، ويبدو أن الدبلوماسية الوقائية مكرسة لترتيب الأمن الجماعي العالمي المعاصر. إذ نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة (1) الفقرة الاولى منه على أن هدف المنظمة هو: "حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الإخلال بالسلم أو لتسويتها" [1]

وقد تعددت إتجاهات الباحثين عند التطرق لمفهوم الدبلوماسية الوقائية فمنهم من بيَّن إنه "ينصرف إلى الجهود الدولية الشخصية أو الجماعية التي تبذل بمبادرات فردية أو تدعو إليها منظمة أو تجمع دولي، من أجل تهدئة أوضاع قلقة أو الإثناء عن التشدد في بعض المواقف أو التخفيف منه نوعياً لتفاقم الأوضاع، أو العمل على الحيلولة دون تطور أزمة دولية إلى نزاع، أو الحث على تلبية مطالب شرعية دولية مثل تنفيذ قرارات دولية منعاً لنتائج خطيرة تترتب على عدم تنفيذها" [2]

ومنهم من رأى أن الدبلوماسية الوقائية تشير إلى المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أي نزاع قائم بينها وإنشاء المعاهدات والإتفاقيات وكذا المساعي وبالإجراءات التي تقوم بها أية دولة أو أية منظمة إقليمية أو دولية بهدف منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية ومنع تصاعد المنازعات القائمة والحيلولة دون تحويلها إلى صراعات المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية [3].

---

[1] Amitav Acharya, Preventive Diplomacy: Issues and Institutions in the Asia Pacific Region, Paper Presented to the Eighth Asia-Pacific Roundtable, Kuala Lumpur, June 6-8, 1994, p: 1.

[2] ابراهيم محمد العناني، تسوية نزاعات إستخدامات الأنهار الدولية (إستخدام نهر النيل نموذجاً)، مجلة آفاق أفريقية، القاهرة، المجلد الحادي عشر، العدد 39، 2013 ، ص35.

[3] عدنان خزعل عباس الجبوري، الدبلوماسية الوقائية وأثرها في معالجة الخلافات، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، العدد 11، 2017 ، ص527.

كما يشير مفهوم الدبلوماسية الوقائية إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به طرف ثالث مقابل طرفي أو أطراف النزاع لمنع تحول أزمة كامنة إلى صراع مسلح يتسم بالعنف الجماعي، و درء آثاره الثلاث التي تتمثل في القتل الجماعي، ظاهرة اللجوء، ظاهرة الانتشار إلى أماكن أخرى داخل و خارج منطقة النزاع. وهذا ما يتطلب في حد ذاته دراسة الوسائل التي تستخدم لدرء النزاع و مدى نجاحها من خلال جملة من السياسات العامة أو الإجراءات تطبق على مستوى المجتمع الدولي أو الإقليمي من ناحية، وعلى مستوى الدولة المعنية بالنزاع من ناحية ثانية ودراستها على مستوى الأجهزة التي يمكن أن تلعب الدبلوماسية الوقائية ومن بينها المنظمات والوكالات والحكومات والأفراد من ناحية ثالثة" [1].

أما التقرير الصادر عن معهد كارنيجي للسلام جاء فيه فقد عرَّف الدبلوماسية الوقائية بأنها هدف لإجراءات وقائية، أو وسيلة وقائية لمنع ظهور الصراعات العنيفة أو منع الصراعات الجارية من إنتشارها، أو منع إعادة ظهور العنف في هذه الصراعات [2]. وهنا تعني الدبلوماسية الوقائية هو العمل الرامي إلى منع نشوء المنازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى نزاعات مسلحة، ووقف إنتشار هذه الأخيرة عند وقوعها [3].

ولعل أشهر تعريف الدبلوماسية الوقائية، وأهمها من الناحية الأكاديمية، هو الذي تضمنه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق (بطرس غالي)، المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ 17 يونيو 1992، بناء على دعوة مجلس الأمن، المتضمنة في بيانه المؤرخ في 31 يناير 1992 ، لدى إختتام إجتماعه الذي ينعقد لأول مرة في تاريخه على مستوى رؤساء الدول والحكومات. فالنقطة العشرون من تقرير الأمين العام تنص على أن الدبلوماسية الوقائية هي: " مجمل الإجراءات أو الترتيبات التي يتعين إتخاذها لمنع نشوب المنازعات أصلاً، أو منع تصاعدها وتحولها إلى

([1]) سميرة ناصري، الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، دراسة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010، ص124.

([2]) سامي إبراهيم الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية (إطار نظري) المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، عدد 32، خريف 2011، ص32.

([3]) إنصاف بن عمران، الجوانب الإنسانية لسير عمل المنظمات الدولية أثناء النزاعات المسلحة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجاً، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2014، ص114.

صراعات مسلحة أو وقف إنتشارها إلى أطراف أخرى، والعمل على حصرها في حدود أطرافها الأصلية "[1].

وترمي الدبلوماسية الوقائية إلى حل المنازعات قبل نشوب العنف، ويلزم صنع السلام وحفظ السلام لوقف النزاعات المسلحة ولصون السلام بعد التوصل إليه، وهما يعززان في حالة نجاحهما فرصة بناء السلام بعد إنتهاء النزاع، الأمر الذي يمكن أن يحول دون نشوب العنف من جديد، إذ تعالج الدبلوماسية الوقائية الأجل الطويل للمصادر الأساسية للنزاع من أجل بناء قاعدة صلبة للسلام، ولكن حيثما تكون تلك الأسس متداعية، كلما إرتدت المجتمعات إلى حالة العنف من جديد[2].

كما يشير مفهوم الدبلوماسية الوقائية إلى الإجراءات والأعمال التي من شأنها أن تعمل على منع نشوب النزاعات بين الأطراف أساساً أو منع تصاعد النزاعات القائمة، أو وقف إنتشارها وإمتدادها عندما تقع، وتشمل الإجراءات من هذا النوع جميع الأساليب والوسائل التي نص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة(الوساطة، التوفيق، المساعي الحميدة) [3].

وقد يخلط البعض بين الدبلوماسية الوقائية وبين المساعي الحميدة (المساعي الودية)، صحيح أن الإثنين من الطرق الدبلوماسية، غير أن المساعي الحميدة يبذلها شخص أو دولة في حالة نزاع قائم وبموافقة أطرافه، وهدفها التقريب بين أطراف النزاع للوصول إلى تسوية له، أما الدبلوماسية الوقائية وإن كان بها بعض ملامح المساعي الحميدة إلا أنها تختلف من حيث كون ممارستها لا يتوقف على وجود خلاف أو نزاع، بل تتحرك عند إستشعار أي حالة من حالات التوتر أو الأزمات المهددة للسلم والأمن الدوليين، وذلك بغية الحيلولة دون تفاقم الوضع وتزايد خطورته على الأمن والسلام، كما أن القائم بها ينطلق من كونه ذا مكانة دولية لها إعتبارها وإحترامها، أو مستنداً على توجيه من منظمة أو تجمع دولي هدفه الحفاظ على الأمن وتخفيف حدة التوترات الدولية ومنع تفاقم المشكلات الدولية، وصحيح أيضاً أنه لا يمكن إجبار دولة على شئ بغير رضاها إعمالاً لمبدأ السيادة [4].

([1]) بطرس غالي، أجندة السلام، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 1992.

([2]) إنصاف بن عمران، مصدر سبق ذكره، ص114.

([3]) بدر حسين شافعي، تسوية الصراعات والدبلوماسية الوقائية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان،2016، ص7.

([4]) ابراهيم محمد العناني، مصدر سبق ذكره، ص36.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للدبلوماسية الوقائية

يعد مصطلح الدبلوماسية الوقائية الحديث نسبياً تطوراً للدبلوماسية الحديثة أو إحدى أنواعها، لذلك فان تطورها التاريخي ناشئ من التطور الطبيعي للدبلوماسية كإحدى مجالات العلاقات الدولية. ولكي نتعرف على التطور التاريخي للدبلوماسية الوقائية وجب علينا التعرف على العوامل التي ساعدت على الوصول إليها.

إن الدبلوماسية قديمة قدم التاريخ وهي كظاهرة مارستها الجماعات البشرية منذ القدم، بل حتى في فترات ما قبل التاريخ كانت الجماعات البدائية تشعر بالحاجة إلى التفاوض مع الجماعات البدائية الأخرى بقصد وقف القتال لأجل إتاحة الفرصة لنقل الجرحى ودفن الموتى. وذكر المؤرخ (فون سكا) المعاهدة التي أبرمت بين مصر وبابل ومملكة الحيثيين وسوريا وآسيا الصغرى في الفترة ما بين القرنين الخامس عشر والقرن التاسع قبل الميلاد ومن بين هذه المعاهدات، المعاهدة التي أبرمت بين رمسيس الثاني ملك مصر وبين حتثار الثالث ملك الحيثيين في 1278 ق.م.[1].

ووصفت الدبلوماسية القديمة بأنها كانت ذات طابع سياسي نخبوي غير معلن وبعيدة عن الجمهور وكانت محايدة عقائدياً، وتوجهها لنماذج التجارة والنفوذ، وكانت على إستعداد للجوء للحرب كونها وسيلة لتحقيق أهدافها، وفي الممالك والإمبراطوريات الأوروبية كان الأمر يتعلق بإمتيازات الأسر المالكة [2].

وإذا كان النظام الدبلوماسي يعيش الآن عصر الدبلوماسية الجديدة فإن المنظور النظري والعملي يشير إلى أن الدبلوماسية كأي مؤسسة بشرية هي عملية ديناميكية تتعرض لتغيرات الزمن وما يأتي به من قوى ومؤثرات جديدة، لذلك نجد أن كل عصر يمر بتجديد جوهري في أساليبه وصيغه الدبلوماسية، الأمر الذي يتوقع معه بعض مؤرخي الدبلوماسية أن صيغة اليوم من الدبلوماسية التي نصفها بأنها جديدة يمكن أن تختلف عن تلك التي ستجدها في المستقبل [3].

وتعد مرحلة نهاية الحرب الباردة ودخول العلاقات الدولية مرحلة ما عرف بالنظام الدولي الجديد الذي تمخض عنه تغير نوعي في نمط الصراعات الدولية والنزاعات المسلحة. ففي مقابل

([1]) سميرة ناصري، مصدر سبق ذكره، ص20.

([2]) بيتر مارشال، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة أحمد مختار الجمّال، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، الطبعة الأولى، 2005،، ص38.

([3]) السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص97.

إنحسار النزاعات المسلحة الدولية، شهدت هذه المرحلة بروز العديد من الصراعات الداخلية، التي تطورت بسرعة في مجملها إلى نزاعات مسلحة غير دولية، خلفت من الخسائر المادية والبشرية ما يوازي أو يفوق ما تخلفه النزاعات المسلحة الدولية، علاوة على تفاقم المظاهر الأخرى المهددة للإستقرار العالمي وفي مقدمتها الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والهجرة غير المنظمة وظاهرة الإرهاب الدولي، والفقر والقمع السياسي والإضطهاد العرقي والديني... الخ، وللحد من مظاهر عدم الإستقرار تلك، بدأ المجتمع الدولي يفكر مجدداً في خلق الآليات القانونية والسياسية للحيلولة دون وصول الصراعات الدولية والإقليمية إلى مرحلة النزاع المسلح وبالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، من منطلق أن المنع الوقائي للصراعات يشكل وضعاً حاسماً لتحقيق الأمن العالمي، كما تعد الوسيلة الوحيدة لمنع معاناة ملايين الناس في كل أنحاء العالم [1].

إن هذا التوجه المتجدد للمجتمع الدولي في فلسفة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، هو ما أصطلح عليه في حينه بالدبلوماسية الوقائية [2].

وقد تم تداول مفهوم الدبلوماسية الوقائية وتم تداوله صحفياً وسياسياً وأمنياً، وعلى المستوى الرسمي والشعبي والأكاديمي، مباشرة بعد التحولات العميقة التي مست هيكل وقيم النظام الدولي خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، والتي إتسمت بتفكك جدار برلين، رمز الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب، وتفكك المعسكر الشرقي وحل ذراعه العسكرية حلف وارسو، وإنهيار الاتحاد السوفيتي، وإندلاع ازمة الخليج الثانية، فضلاً عن إنهيار الدولة في الصومال. هذه الظروف وغيرها، إستغلتها الإدارة الأمريكية للإعلان عن ميلاد نظام دولي جديد، تسود فيه مبادئ الحرية والمساواة والسلام والعدالة في توزيع موارد المجتمع الدولي، وإحترام روح القانون الدولي [3].

إن كل ماتقدم ساعد على تبلور مفهوم الدبلوماسية الوقائية، ومن أجل ضمان نجاحها، لابد من توافر عدد من العوامل منها [4]:

([1]) سامي إبراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص26.

([2]) مدلل حفناوي، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، دراسة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص135.

([3]) ميساء زهير سعيد المدهون، دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات العربية من 2011-2015 "الأزمة السورية نموذجاً"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2017م، ص52.

([4]) ابراهيم محمد العناني، مصدر سبق ذكره، ص36.

1. المكانة الدولية للقائم عليها، إذا كانت بمبادرة فردية، أو الجهة التي يمثلها أو المحركة لها، ومن هنا لا شك في توافر أهلية القيام بهذه المهمة لدى السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة على المستوى العالمي وكذا لدى الأمناء العامين أو المديرين التنفيذيين لمنظمات إقليمية أو متخصصة خاصة في الإطار الزماني والمكاني لعمل كل منهم، ومن السوابق العملية يتضح أن السكرتير العام للأمم المتحدة، لا سيما منذ عهد "داغ همرشولد"، قد لعب دوراً كبيراً في مجال الدبلوماسية الوقائية، إذ نجح البعض منها في تخفيف حدة عدد من الأزمات والتوترات على مستوى العالم.
2. دعم المجتمع الدولي للجهد الدبلوماسي الوقائي فردياً أو جماعياً، مادياً ومعنوياً، وإتاحة الوقت الكافي حسب ظروف ومقتضيات كل حالة للوصول إلى نتائج إيجابية تعزز فرص الأمن الدولي.
3. التعاون الصادق من قبل الأطراف ذات العلاقة بالمشكلة مع القائم أو القائمين بالجهود الدبلوماسية الوقائية، مع توافر الرغبة في تجنب ما قد يعرقل هذه الجهود أو يفرغها من مضمونها.

المبحث الثالث: الفلسفة النظرية للدبلوماسية الوقائية

يذهب هذا المبحث الى دراسة النظرة الشمولية أي فلسفة الدبلوماسية الوقائية أو جانبها النظري، ثم فلسفة تحقيق السلم والامن الدوليين، في سياق حل الصراعات الدولية والحد منها.

المطلب الاول: فلسفة وإستراتيجيات الدبلوماسية الوقائية

تُعد الدبلوماسية الوقائية وسيلة ضرورية للمجتمع الدولي فهي الأقل تعقيداً، والأكثر فعالية من حيث التكلفة للمجتمع الدولي في حل المنازعات، على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يجمع بين المقاربات الثلاث (حفظ السلام وصنعه وبناءه) داخل هيكل الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) والمفوضية السامية المعنية بالأقليات القومية (HCNM)، فضلاً عن تركيز المنظمات غير الحكومية المختلفة على النهج الوقائية لتسوية المنازعات بسبب التكلفة وكذلك فعالية المخاطر[1].

(1)Sezai Özçelik, The Theory and Practice of Preventive Diplomacy: The Case of Preventive Deployment in Macedonia, Uluslararası İlişkiler, Volume 3, No 11 (Fall 2006), p. 107.

ويجب أن تُفهم الدبلوماسية الوقائية بطريقة عامة وكلّية لتشمل مختلف أنواع الأعمال والإجراءات إنطلاقاً من المفاوضات حتّى الوصول إلى بناء السلام والحفاظ عليه وحسن تسيير فترة ما بعد النزاع وفي الأخير وفي نهاية المطاف تعدّ الحلول السياسية التّوافقية المعتمدة السبيل الوحيد السائد الذي له أثر إيجابي[1].

ومنذ أن تطرق (داغ همرشولد) الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية فانه قد أوضح ان تفضيل الدبلوماسية الوقائية في ظروف الأزمة الدولية، جاءت بسبب " الإختلافات الأساسية من مذهبية وايديولوجية وغيرها، والتي تعمل على تقسيم العالم إلى عدد من التكتلات الدولية المتصارعة، إلّا أن هناك مجموعة كبيرة من الدول غير المنحازة التي تؤثر أن تظل بمنأى عن هذه الأحلاف والتكتلات لكي تصون إستقلالها وتبقى حرة في إتخاذ القرارات التي تدافع بها عن مصالحها. وما يترتب على ذلك، فإن المنازعات التي تحدث بين الدول غير المنحازة يمكن أن تسوى بعيداً عن تدخل القوى الكبرى وفي مناخ يخلو من الضغوط الحادة التي تسببها خلافات الرأي والمصالح فيما بينها، بل الأكثر من ذلك أنه يمكن تهيئة ظروف تستطيع أن تحفز هذه القوى الدولية الكبرى على أن تعمل في إطار من التنسيق أو التعاون المشترك لحفظ السلم الدولي" [2].

وتستند الدبلوماسية الوقائية على عدد من العناصر الأساسية هي[3]:

1. وجود جهة مختصة بجمع المعلومات والتقارير ومن ثم تمررها إلى الأمم المتحدة.
2. التحرك الدبلوماسي السريع من خلال طاقم دبلوماسي يراعى في إختياره الخبرة والكفاءة.
3. إنجاز المهمة بعيداً عن مصالح القوى الكبرى.
4. حفظ السلم والأمن.

إن الدبلوماسية الوقائية تقتضي وفقاً للفكر المعاصر، تطوير ما يطلق عليه (ثقافة الوقاية) والتي ينبغي أن يتزود بها الدبلوماسي في عالم اليوم، وتشمل تلك الثقافة عدة مكونات؛ منها: إنها ينبغي أن تشمل نظماً لما أطلق عليه الإنذار الحضاري المبكر؛ بمعنى إلتقاط وتفسير النذر الأولى التي تنبئ بأن ثمة إنفجاراً متوقعاً، أو ضرورة توافر عيون وآذان سيكولوجية لإلتقاط تلك

([1]) تقرير المؤتمر الدولي الأوّل للدبلوماسية الوقائية في حوض البحر الأبيض المتوسط المنعقد في إسبانيا من 30 إلى 31 آيار 2016، ص5.

([2]) نقلاً عن: سميرة ناصري ، مصدر سبق ذكره ، ص122.

([3]) أنس أكرم محمد صبحي وحسين مصطفى أحمد، دبلوماسية المنظمات الدولية (قراءة في تكامل الوظيفة الدبلوماسية)، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، العدد الثاني، المجلد السادس، كانون الأول 2015 ، ص203.

النذر المبكرة. ويمكن التمييز داخل الدبلوماسية الوقائية بين عدة مستويات تبعاً للجهة الموكول إليها تفعيلها، أو حسب نطاقها الجغرافي، أو مدى كثافة العمليات الإجرائية التي تتطلبها، لكن يظل أهم تمييز هو الذي يقسمها حسب المدى الزمني الذي يستغرقه تفعيل هذه الدبلوماسية لمنع نشوب النزاع المسلح، ومن ثم يمكن التمييز حسب هذا المعيار بين نوعين من الدبلوماسية الوقائية، هما[1]:

- الدبلوماسية الوقائية المباشرة: وهي تهدف إلى منع الصراع على المدى القصير والمنظور، أي أنها تباشر في مرحلة الأزمة التي يحتمل جداً أن تدخل مرحلة خطر التصعيد العسكري وزيادة حدته وإنتشاره، ومن ثم تكون الضرورة ملحة ومباشرة إلى فعل عمل معين لمنع تصعيد أو إزدياد كثافة الصراع، وغالباً ما يقوم بتفعيل إجراءات الدبلوماسية الوقائية في هذه الحالة طرف ثالث أو وسيط.
- الدبلوماسية الوقائية غير المباشرة: وهي تنسحب على الإجراءات الوقائية البنيوية للصراعات الكامنة، والتي يحتمل أن تؤدي على المدى البعيد إلى نشوب نزاعات مسلحة، ومن ثم فعمل الدبلوماسية الوقائية في هذه الحالة يعني توفير الظروف أو البيئة الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي من شأنها أن تقلل إحتمال وقوع الصراع إلى أدنى حد ممكن، أو على الأقل عدم التهديد بتحويلها إلى صراعات مسلحة، وهو ما يعرف بالمنع الوقائي العميق أو البنيوي، والذي يشمل[2]:
  1. تخفيف حدة الفقر أو القضاء عليه.
  2. مكافحة مظاهر الإستبداد السياسي والظلم الإجتماعي.
  3. نشر الديمقراطية وتعزيز إحترام حقوق الإنسان.
  4. مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات وتجارة السلاح غير الشرعية.
  5. منع التمييز العنصري.
  6. تشجيع عوامل الإندماج بين الجماعات الوطنية.
  7. دعم التكتلات الإقليمية والجهوية.

([1]) إدريس لكريني، " ادارة الأزمات في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية "مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 287، بيروت، 2006، ص25.

([2]) ميساء زهير سعيد المدهون، مصدر سبق ذكره، ص54.

8. خلق الآليات الدبلوماسية والتحكيمية والقضائية لفض المنازعات.

فالدبلوماسية الوقائية تشمل جميع الإجراءات المتخذة في الأماكن والأوقات الحساسة لتفادي التهديد أو إستخدام القوة المسلحة والأشكال ذات الصلة من القسر من جانب الدول أو المجموعات لكي يتم تسوية النزاعات السياسية التي يمكن أن تنشأ عن الآثار المزعزعة للإستقرار من التغيير الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والدولي [1].

أما مهمّة الدبلوماسية الوقائية، فتنحصر في تدارك النزاع بتدعيم السلم وتجنّب حصول إنتكاسة، وذلك عن طريق الإنتشار الوقائي للقوات الأممية، وإنشاء مناطق مجرّدة من السلاح، ولتحقيق مبدأ الوقاية هذا، إقترح الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء جهاز للإنذار المبكر، فضلا عن تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية[2].

ويكمن هدف الدبلوماسية الوقائية في منع حدوث الصراعات، والعمل على أن لا تتحوّل إلى نزاع مسلّح مفتوح، وفي حالة حدوث النزاع يجب العمل على الحد من إنتشاره. كما يمكن إستشراف أهداف الدبلوماسية الوقائية من خلال تحليل أجندة السلام التي طرحها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي عام 1992، والتي تتضافر جميعها في تحقيق السلم والحفاظ عليه والحد من النزاعات الدولية، ومن اهم تلك الأهداف ما يلي[3] :

- إكتشاف النزاعات في وقت مبكر ومحاولة إزالة الخطر.
- حل القضايا التي تؤدي إلى إندلاع النزاع من خلال المسارعة في الدخول بعملية النزاع.
- بناء السلام من خلال بذل جهود في دعم وتوفير المساعدات الإنسانية.
- حصر أسباب النزاع والتدخل لفضه ومنع تجدده مستقبلاً.

([1])Danuel Semordzl, the Practice of Preventive Diplomacy by Ecowas: The Case of The Burkena Faso Crisus (2014), Dissertation us Submitted to the University of Ghana, Legon, in partial

([2])Danuel Semordzl, the Practice of Preventive Diplomacy by Ecowas: The Case of The Burkena Faso Crisus (2014), Dissertation us Submitted to the University of Ghana, Legon, in partial Fulfillment of the Requirements for the award of the master of arts degree in international Affairs, 2015 ,p9.

([3]) فاطمة غلمان، الدبلوماسية الجماعية بين إحترام سيادة الدول والتدخل لأغراض إنسانية، مجلة سياسات عربية، العدد 15، تموز 2015 ،ص76.

ويمكن تناول اهم استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية وكما يلي[1] :

1. إستراتيجية التدخل الخفيف و التدخل العميق: فبالنسبة للتدخل الخفيف تعد الأزمة أولى مراحل النزاع الذي يمكن أن تتطور إلى حرب ويمكن لها أن ترتد عدة مرات، والمقصود بالتدخل الخفيف هو درء الأزمة المبتدئة وليس الأزمة الحادة، إذ أن الأخيرة تعد مرحلة متطورة من النزاع، فإدارة الأزمة مطلوبة عندما تبدأ الأزمة المبتدئة في التصاعد بصورة يصعب التحكم فيها، إذ يتطلب الأمر إستخدام مجموعة من الأدوات تشمل التهديد بإستخدام الوسائل القهرية أو العسكرية في نهاية الأمر. أمّا استراتيجية التدخل العميق فتكون من خلال معالجة الأسباب الجذرية والتي تعني معالجة المشكلات المغروسة في النظام الدولي الحالي أو المشكلات الموجودة بين دولة و أخرى، أو على مستوى نزاع أطرافه داخل الدولة نفسها.
2. إستراتيجية الوقاية العملية: تهدف إلى وقف تصعيد النزاع، فهي تعمل في إطار صنع السلام، ومن ثم فانها تتناول مواجهة الأزمة باعتبارها أولى مراحل النزاع، فهناك في أدبيات الوقاية الدبلوماسية من الفرص المتاحة ما يمنع حدوث العنف أو يحد منه إذا حدث. وتعتمد الوقاية العملية في الأساس على الإلتزام الطوعي والمبكر للطرف الثالث لخلق الظروف المؤاتية التي يمكن القادة لدى أطراف النزاع من تجاوز المشكلة قبل أن تستفحل.
3. إستراتيجية الوقاية الهيكلية: وهي تتضمن عدداً من الإستراتيجيات يأتي فيما بينها إقامة نظام قانوني وآليات محلية وترتيبات تعاونية لتسوية النزاع، ويمكن القول أن الفرق بين إستراتيجيات الوقاية العملية والهيكلية يتمثل في أن الأولى تأتي أو تعمل قبل إنفجار الأزمة أو إندلاع النزاع أو بعد إندلاعه بينما الثانية تعمل بعد تسوية النزاع وتهدف إلى تجنب إندلاع النزاع مرة أخرى لهذا سميت بإستراتيجيات بناء السلام بمعنى بناء هياكل ومؤسسات جديدة تلبي الحاجات الإنسانية لمختلف الجماعات [2].

([1]) بطرس غالي، أجندة السلام، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 1992.

([2]) سميرة ناصري ، مصدر سبق ذكره ، ص135.

المطلب الثاني: فلسفة تحقيق السلم والأمن الدوليين

إن نظرة فاحصة لكل المجهودات التي تُبذل في النطاق الدولي ترينا أن المفكرين والدول يحاولون تجنب ويلات الحروب التي جلبت على الإنسانية مرتين خلال جيل واحد أحزاناً يعجز عنها الوصف، ويعد هذا هو الهدف الرئيس لكل المنظمات الدولية، بل إن من الفقهاء من يربط كل أنشطة المنظمات الدولية بهذا الهدف، وذلك على أساس أن تحقيق الرفاهية أو الكفاية الدولية إنما يستهدف في النهاية تحقيق السلم الدولي أو تجنب ظاهرة الحرب، ويبدو أنّ هذا المنطق هو ما أخذ به ميثاق الأمم المتحدة، ذلك أنّ الآباء المؤسسين للأمم المتحدة كانوا مستعدين إستعداداً واضحاً لمحاولة كل وسيلة تبشر بالأمل في الإسهام في توفير الظروف المؤاتية للسلام، كما أنهم كانوا مستعدين لرفض الإعتماد الكلي على وسيلة واحدة بمفردها، لذلك كان من الطبيعي أن يرتبط إنشاء المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي بقيام ظاهرة الحرب، وكان مطلب تحقيق السلم الدولي هو المطلب و الهدف الرئيس الذي نجده في مواثيق معظم المنظمات الدولية، حتى تلك التي لا صلة مباشرة بين إختصاصها ومنع ظاهرة الحرب[1].

لقد كان دوران جميع الإلتزامات في ميثاق الأمم المتحدة حول محور حفظ السلم والامن، وقد زود مجلس الأمن الدولي بتلك السلطات من تدابير وإجراءات لكي يكون عمل المجلس سريعاً وفعالاً لكي يحفظ السلم والأمن الدوليين، ولكن الميثاق لم يحدد أو يُعرِّف مفهوم السلم والأمن الدوليين، بل جعلهم مترادفين، وما يدلل على ذلك خلو الميثاق من تعريف او تحديد لمفهومهما ، لكن الفقه الدولي حاول أن يحدد مفهوم السلم والذي يعني منع نشوب الحرب الشاملة أو العالمية وكذلك الحروب البينية (أي مابين دولتين أو أكثر)، أمّا الأمن الدولي فقصد به مراقبة أمن العالم ومنع حدوث أي إضطراب في المجتمع الدولي وكل ما يهدد سلامة أو إستقرار وراحة المجتمع الدولي، أي بمعنى آخر للوصول للأمن المنشود لابد من الشعور بالطمانينة، فأحياناً قد لا نشعر بالأمن رغم عدم إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها، ولهذا نجد واضعي الميثاق قد تنبهوا الى ذلك حول حفظ الأمن، فالحفظ لوحده غير كافٍ للأمن والسلم الدوليين، ولكن لابد من إعادته الى نصابه[2].وقد حدد الباحثون نظريتين لتحقيق الأمن هما:[1]

([1]) المصدر نفسه، ص7.

([2]) عمر عبدالحميد عمر، حدود جزاءات مجلس الأمن الدولي بعد الحرب الباردة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك ، مجلد 1، العدد الثالث ، 2012، ص240.

1- نظام توازن القوى: وهي الحالة التي يتّسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيًا، اذ لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول. ويتحقق توازن القوى في حالتين هما: حفظ السلم الدولي من خلال التجمع في محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع، وإستمرار الوضع القائم، وإيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة الأهداف، لمنع تفادي أي إخلال بتوازن القوى القائم والمحافظة على إستقلال وحداته المكونة له. وهناك العديد من الوسائل التي تحقق مبدأ توازن القوى منها: التدخل، المناطق العازلة، الأحلاف الدولية، التسليح والتعويضات الإقليمية.

2- نظام الأمن الجماعي: ظهر نظام الأمن الجماعي كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى، لمنع نشوب الحروب وإحتوائها، وهو لا يعني إنتهاء الإختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول، وإنما إنكار العنف المسلح كأداة لحلها، والتركيز على الوسائل والأساليب السلمية، ويمكن تعريفه بأنه: "إلتزام جميع الدول بالمشاركة بقواتها ضد الدولة المعتدية، فور إقرار هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك". وهذا التعريف يتناول دور الدول في حفظ السلم والأمن الدوليين.

المبحث الرابع: أثر الدبلوماسية الوقائية في حفظ السلم والأمن الدوليين

يمكن البحث في أثر الدبلوماسية الوقائية في حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال دراسة وتحليل دور الأمم المتحدة في ذلك، إذ أن نظام الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين هو مجموعة القواعد القانونية والوسائل والضمانات المنبثقة من ميثاق المنظمة الأممية والقانون الدولي العام بما فيه العرف، التي تحدد كيفية ممارسة المنظمة لوظيفتها في حفظ السلام العالمي في حالات محددة ووفق آليات مضبوطة بما يضمن فعاليتها في التطبيق المرتكزة على مجلس الأمن كونه صاحب الإختصاص الأصلي في هذا المجال، والجمعية العامة بوصفها تختص بجميع المسائل التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الأمين العام والمنظمات الإقليمية المختلفة [2].

([1]) الخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية، فترة ما بعد الحرب الباردة (1991م – 2008م)، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم ، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية ، القاهرة ، 2009، ص20-21.

([2]) عجابي إلياس، تفعيل نظام الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2016، ص23.

وفي مقدمة الأهداف التي تسعى إليها الأمم المتحدة، هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ويعد أحد الأعمدة التي قام عليها البناء المؤسسي للأمم المتحدة، وهو احد المداخل الرئيسة التي توضح مدى أهمية الأمم المتحدة، ومدى الحاجة إليها كآلية تؤكد وجودها على الساحة الدولية، ولتحقيق ذلك لابد لها من هيكلية تمكنها من أداء الوظائف المنوطة بها، وتنفيذ إلتزاماتها وفق ما نص عليه ميثاقها من أهداف ومبادئ[1].

يمكن عد مجلس الأمن والجمعية العامة الفرعين الرئيسيين للأمم المتحدة، ليسا فقط كقنوات لممارسة الدبلوماسية، ولكن كجهات دبلوماسية فاعلة قائمة بذاتها، ويعد مجلس الأمن أقوى المؤسسات الدولية بما لديه من السلطة في إجازة أو إقرار إستخدام القوة لأجل الحفاظ على السلام أو إعادة السلام بين الدول، وحتى إتفاقية شمال الأطلسي لعام 1949 والتي أسست لأقوى تحالف أمني إقليمي، تخضع سلطته في إستخدام القوة إلى ميثاق الأمم المتحدة، كما أن مجلس الأمن والذي يتكون اليوم من خمس دول أعضاء دائمين وأحد عشر عضواً من باقي أعضاء الأمم المتحدة التي تتناوب المقاعد كل عامين، يخول له طبقاً لميثاق الأمم المتحدة أن يتّخذ أية إجراءات يتطلبها الأمر بالنيابة عن كل أعضاء الأمم المتحدة بشأن منع أو حل الصراعات بين الدول[2].

لقد إهتم ميثاق الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن الدوليين كونه من الأهداف الأساسية التي نشأت المنظمة من أجله، وأشرك كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في مسؤولية تحقيق هذا الهدف[3].

ومن الخصائص والمميزات التي من شأنها أن تساهم في قيام هذا النظام بتأدية مهامه الموكولة إليه في الميثاق الأممي[4]:

1. يعد نظام حفظ السلم والأمن الدوليين نظام جماعي وليس فردي، وهو ساكن غير تلقائي، بمعنى أنه لا يتحرك إلّا بإرادة آليات الميثاق الشرعية ووفق حالات محددة لا يجوز الخروج عن نطاقها، وهي التهديد بالسلم والإخلال بالأمن وحالات وقوع العدوان.

([1]) مدلل حفناوي، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، مصدر سبق ذكره، ص22.

([2]) جيفري الين بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة، التمثيل والإتصال في دنيا العولمة، ترجمة د. محمد صفوت حسن، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014، ص79.

([3]) قلي أحمد، قوات حفظ السلام، دراسة في ظل المستجدات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، الجزائر، 2013،ص145.

([4]) عجابي إلياس، مصدر سبق ذكره، ص25.

2. يعد هذا النظام منهجية تعاونية لضمان السلم في العالم والمحافظة على إستقراره وليس كما يعتقد البعض نظاماً عسكرياً تحالفياً.
3. يعد نظام حفظ السلم والأمن فاعل رئيس في تسوية الخلافات بين الدول سيما ذات الأنظمة الإجتماعية المختلفة، وذلك بإستخدامه للوسائل السلمية بدرجة أولى لتقريب وجهات النظر والإبتعاد عن مظاهر القوة المسلحة كأسلوب لحل الخلافات الدولية.
4. يُعد مفهوم السلم والأمن الدوليين في ظل هذا النظام من أهم القيم الدولية التي لا تقبل التجزئة، انطلاقاً من ان جميع الدول الأعضاء في النظام الأممي تؤمن وتسعى إلى دعم السلم وتطوير التعاون المتبادل.
5. تقوم فعالية هذا النظام ولو من الناحية النظرية على أساس ضمان المساواة في السيادة لجميع الدول.
6. يقوم هذا النظام على ردع التهديد الفعلي أو المحتمل للسلم العالمي مهما كانت مصادره أو القوة التي تحركه، ويعاقب أية دولة تنتهك أحكامه وتلجأ إلى الإستخدام غير المشروع للقوة في علاقتها مع الدول الأخرى.

ويمكن التعرف على دور الأمم المتحدة في إستخدام الدبلوماسية الوقائية في حفظ السلم والأمن الدوليين، من خلال الخطط والقرارات التي أقرّتها المنظمة في هذا المجال وكما يلي[1]:

1. في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة وهي في صدد تعداد المقاصد التي قامت من أجلها منظمة الأمم المتحدة، فقد منحت لهدف حفظ السلم والأمن الدوليين أولوية على سائر الأهداف الأخرى، على الشكل الذي قد يفهم منه بأن هذا الأخير هو مفتاح المقاصد الأخرى، اذ نصت المادة الأولى على أنه: "مقاصد الأمم المتحدة هي: حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الإخلال بالسلم أو تسويتها".
2. جاء في خطة للسلام بعنوان الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام في تقرير الامين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في البيان الذي أصدره إجتماع

(1) المصدر نفسه، ص55.

القمة لمجلس الأمن في 31 كانون الثاني / يناير 1992 / 17 ، A – S/24111 47/277/ حزيران / يونيو 1992 . ان الدبلوماسية الوقائية هي أكثر جهود الدبلوماسية فعالية هي تخفيف التوتر قبل أن يؤدي إلى نشوب صراع، فإذا ما نشب الصراع لا بدَّ من العمل بسرعة على إحتوائه وعلاج أسبابه الكامنة. ويمكن أن يتولى مهام الدبلوماسية الوقائية الأمين العام شخصياً، أو يقوم بتكليف كبار الموظفين، أو عن طريق الوكالات والبرامج المتخصصة، أو بواسطة مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، أو المنظمات الأقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة. وتتطلب الدبلوماسية الوقائية إتِّخاذ تدابير بناء الثقة؛ وتحتاج إلى إنذار مبكر يقوم على جمع المعلومات وتقصي الحقائق بصورة رسمية أو غير رسمية؛ كما قد تتضمن إنتشاراً وقائياً لممثلي الأمم المتحدة، وفي بعض الحالات إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

3. جاء في ديباجة قرار الجمعية العامة في الدبلوماسية الوقائية والمسائل ذات الصلة المرقم (A/RES/47/120، 18 كانون الأول/ ديسمبر 1992) ، وهو أحد القرارات المتعلقة بخطة السلام، واهم ما جاء فيه ما يلي[1]:

- إن الجمعية العامة، تشدِّد على إنَّه يجب النظر إلى السلم والأمن الدوليين بوصفهما كلاً متكاملاً، وأن جهود المنظمة الرامية إلى بناء السلم والعدل والإستقرار والأمن يجب أن لا تقتصر على المسائل العسكرية، بل يجب أن تشتمل أيضاً ومن خلال أجهزتها المختلفة كل في مجال إختصاصه، على الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإنسانية والبيئية والإنمائية ذات الصلة.
- تعترف الجمعية العامة بأن الأخذ بالدبلوماسية الوقائية في الوقت المناسب هو أكثر الوسائل إستصواباً وفعالية لتخفيف التوتر قبل أن يؤدي إلى نشوب صراع.
- تُسلِّم الجمعية العامة بأن الدبلوماسية الوقائية قد تتطلب تدابير مثل بناء الثقة والإنذار المبكر وتقصي الحقائق وغير ذلك من التدابير التي ينبغي الجمع فيها، حسب الاقتضاء، بين المشاورات مع الدول الأعضاء وحسن التقدير والسرية والموضوعية والوضوح.

([1]) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. على الرابط: https://undocs.org/ar/A/RES/47/120

- تؤكد الجمعية العامة ضرورة تعزيز قدرة الأمم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية عن طريق مجموعة أمور، منها تخصيص موارد مناسبة من الموظفين والموارد المالية للدبلوماسية الوقائية، من أجل مساعدة الدول في حل خلافاتها بوسائل سلمية.
- تؤكد الجمعية العامة من جديد الأهمية الأساسية لإرساء أساس مالي سليم ومضمون للأمم المتحدة حتى تتمكن المنظمة، في جملة أمور، من الإضطلاع بدور فعال في مجال الدبلوماسية الوقائية.
- تؤكد الجمعية العامة أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات والمنظمات الإقليمية للدبلوماسية الوقائية، كل في مجال إختصاصه.

وجاء في الفقرة سادساً (موارد الدبلوماسية الوقائية وجوانبها السوقية) من قرار الجمعية العامة المتعلقة بخطة السلام من القرار آنف الذكر ما يلي[1]:

1. تدعو الدول الأعضاء إلى توفير الدعم السياسي والعملي للأمين العام في جهوده الرامية إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك الإنذار المبكر وتقصي الحقائق والمساعي الحميدة ومساعي الوساطة.
2. تدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى القيام، طواعية، بتزويد الأمين العام بما يحتاج إليه من خبرات أو موارد سوقية إضافية ضرورية للتنفيذ الناجح لهذه المهام المتزايدة الأهمية.

وجاء في الفقرة سابعاً تحت عنوان (دور الجمعية العامة في ميدان الدبلوماسية الوقائية) من نفس القرار ما يلي:

- إذ تؤكد أن عليها، هي ومجلس الأمن والأمين العام، دوراً هاماً في ميدان الدبلوماسية الوقائية.
- وإذ تدرك أن هذا الدور الهام في ميدان الدبلوماسية الوقائية يلزمها بالعمل في تعاون وتنسيق وثيقين مع مجلس الأمن والأمين العام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتماشياً مع ولايات ومسؤوليات كل منهما.
- تقرر أن تستكشف الطرق والوسائل اللازمة لمساندة توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المعنون "برنامج للسلم" من أجل تشجيع الإستفادة من الجمعية العامة وفقاً لأحكام

(1) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،18 كانون الأول 1992،على الرابط: https://static.un.org/ar/ga/52/res/res52162.htm

ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة، من قبل الدول الأعضاء، حتي تحقق مزيداً من التأثير فيما يتعلق بإجهاض أو إحتواء أية حالة قد تنطوي على مخاطر أو قد تؤدي إلى حدوث إحتكاك أو نزاع على الصعيد الدولي.

وجاء في الفقرة ثامناً وتحت عنوان (الأعمال المقبلة) من قرار الجمعية العامة المتعلقة بـ "برنامج للسلم" من القرار نفسه: إذ تضع الجمعية العامة في إعتبارها أنها لم تتمكن لضيق الوقت من دراسة جميع الإقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون (برنامج للسلم) فانها: تقرر أن تستمر في وقت مبكر من عام 1993 في دراستها لسائر التوصيات الخاصة بالدبلوماسية الوقائية ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام (برنامج للسلم) بما في ذلك الوازع الوقائي، والمناطق المجردة من السلاح، ومحكمة العدل الدولية، الى جانب تنفيذ أحكام المادة (50) من ميثاق الأمم المتحدة طبقاً للميثاق ومع مراعاة التطورات والممارسات ذات الصلة في أجهزة الأمم المتحدة المختصة[1].

الخاتمة

أثبتت الدبلوماسية الوقائية أهميتها وفاعليتها في مواجهة الصراعات والحروب برغم تعقيد الأزمات والمشكلات في العلاقات الدولية ، وتناقض المصالح والاهداف بين الدول .

ولا ريب فان الدبلوماسية الوقائية هي الجيل الأحدث والمتطور من الدبلوماسية التقليدية التي عرفتها البشرية في تعاملات الدول فيما بينها منذ القدم، وبرغم ان ميثاق منظمة الأمم المتحدة لا ينص في بنوده الى نص واضح وصريح على الدبلوماسية الوقائية، إلّا أنّ هدفها المتمثل بحفظ الأمن والسلم الدوليين قد تطرقت اليه أهداف المنظمة في مواطن عديدة من ميثاقها، كما أنّ المنظمة إبتداءً من أمينها العام الأسبق داغ همرشولد (1953– 1961) الذي قصد بالدبلوماسية الوقائية المساعي والإجراءات التي تقوم بها أية دولة أو منظمة إقليمية أو دولية تهدف إلى منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية، ومنع تصاعد النزاعات القائمة والحيلولة دون تحولها إلى صراعات، مروراً ببطرس غالي الأمين العام مابين (1992–1996) الذي حدد عام 1992 عدة إجراءات وتدابير من بينها تدابير لبناء الثقة قبل النزاع وتقصي الحقائق عند بداية النزاع وقبل تفاقمها لحد الأزمة ثم إنشاء شبكة للإنذار المبكر، قبل تصعيد الوضع إلى حد النزاع المسلح، والنشر الوقائي للقوات أو إنشاء منطقة منزوعة السلاح لضمان عدم صدور أي فعل يخل بالأمن

(1) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ، 18 كانون الأول 1992،على الرابط: https://static.un.org/ar/ga/52/res/res52162.htm

والسلم الدوليين بين الأطراف المتنازعة وإبتعادهم عن السلاح، كل ذلك قد بلور مفهوم الدبلوماسية الوقائية وحدد أدواتها وآلياتها وجعل منها إستراتيجية واضحة تعتمدها منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل الإستجابة للأزمات لا مجابهتها والحيلولة دون تفاقمها والحد من تأثيراتها السلبية على الدول والشعوب وكي لا يتعرض السلم والأمن الدوليين الى مخاطر الإنهيار .

قائمة المصادر

أولاً: التقارير

1. بطرس غالي، أجندة السلام، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 1992.
2. تقرير المؤتمر الدولي الأوّل للدبلوماسية الوقائية في حوض البحر الأبيض المتوسط المنعقد في إسبانيا من 30 إلى 31 آيار 2016.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

1. ابراهيم محمد العناني، تسوية نزاعات إستخدامات الأنهار الدولية (إستخدام نهر النيل نموذجاً)، مجلة آفاق أفريقية، القاهرة، المجلد الحادي عشر، العدد 39، 2013.
2. إدريس لكريني، " ادارة الأزمات في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية "مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 287، بيروت، 2006.
3. أنس أكرم محمد صبحي وحسين مصطفى أحمد، دبلوماسية المنظمات الدولية (قراءة في تكامل الوظيفة الدبلوماسية)، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، العدد الثاني، المجلد السادس، كانون الأول 2015 .
4. إنصاف بن عمران، الجوانب الإنسانية لسير عمل المنظمات الدولية أثناء النزاعات المسلحة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجاً، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2014.
5. بدر حسين شافعي، تسوية الصراعات والدبلوماسية الوقائية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان،2016.

6. بيتر مارشال، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة أحمد مختار الجمَّال، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، الطبعة الأولى، 2005،، ص38.
7. جيفري الين بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة، التمثيل والإتصال في دنيا العولمة، ترجمة د. محمد صفوت حسن، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.
8. السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 1997.

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. الخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية، فترة ما بعد الحرب الباردة (1991م – 2008م)، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم ، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية ، القاهرة ، 2009.
2. سميرة ناصري، الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، دراسة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010.
3. عجابي إلياس، تفعيل نظام الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2016.
4. قلي أحمد، قوات حفظ السلام، دراسة في ظل المستجدات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، الجزائر، 2013.
5. مدلل حفناوي، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، دراسة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
6. ميساء زهير سعيد المدهون، دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات العربية من 2011-2015 "الأزمة السورية نموذجاً"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2017.

رابعاً: البحوث والدراسات العلمية

1. سامي إبراهيم الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية (إطار نظري) المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، عدد 32، خريف 2011.
2. عدنان خزعل عباس الجبوري، الدبلوماسية الوقائية وأثرها في معالجة الخلافات، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، العدد 11، 2017 .

3. عمر عبدالحميد عمر، حدود جزاءات مجلس الأمن الدولي بعد الحرب الباردة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك ، مجلد 1، العدد الثالث ، 2012.
4. فاطمة غلمان، الدبلوماسية الجماعية بين إحترام سيادة الدول والتدخل لأغراض إنسانية، مجلة سياسات عربية، العدد 15، تموز 2015 .

خامساً: الانترنت

1. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. على الرابط: https://undocs.org/ar/A/RES/47/120
2. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، على الرابط: https://static.un.org/ar/ga/52/res/res52162.htm

سادساً: المصادر الاجنبية

1. Amitav Acharya, Preventive Diplomacy: Issues and Institutions in the Asia Pacific Region, Paper Presented to the Eighth Asia-Pacific Roundtable, Kuala Lumpur, June, 1994.
2. Danuel Semordzl, the Practice of Preventive Diplomacy by Ecowas: The Case of The Burkena Faso Crisus (2014), Dissertation us Submitted to the University of Ghana, Legon, in partial Fulfillment of the Requirements for the award of the master of arts degree in international Affairs, 2015.
3. Sezai Özçelik, The Theory and Practice of Preventive Diplomacy: The Case of Preventive Deployment in Macedonia, Uluslararası İlişkiler, Volume 3, No 11, 2006.